الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
رئاسة الجامعة
الديوان
خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
RECTORAT
CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

أستاذ الإعلام والاتصال الدكتور مراد ميلود

"وسائط البحث الاجتماعي والبرمجيات ساعدت على انتعاش السطو على الملكية الفكرية للأبحاث"

• سرقة مذكرات عربية وأوروبية على أساس بحوث جديدة لطخت سمعة الجامعة الجزائرية

ن. وردة

● ذكر الدكتور مراد ميلود، أستاذ بكلية الإعلام والاتصال بجامعة باتنة، أن ظاهرة السرقة الأدبية لأطروحات الدكتوراه قديمة جديدة، تكون على شكل سطو جزئي أو كلي لبعض الأبحاث أو المقالات العلمية، وحتى المذكرات والأطروحات للحصول على الشهادات والألقاب الأكاديمية دون عناء أو جهد فكري، حيث اعتبر التساهل معها مدمرا لمسار البحث العلمي في الجزائر. واعتبر الدكتور مراد ميلود، البحث العلمي أساس تقدّم المجتمع ويمكن من خلاله الرجوع للدراسات والإسهامات العلمية السابقة للباحثين لاستخدامها والانطلاق منها في بحوث علمية جديدة، إلا أن الجهل بأساسيات وأخلاقيات البحث العلمي، يجعل الكثير يقعون دون قصد أو بقصد في نقل المعلومات من المصادر دون مراعاة للأصول العلمية، وهو ما يصطلح عليه بالسرقة العلمية، حيث يعد سلوكا منافيا لكيفية الاستفادة الصحيحة من هذه البحوث والدراسات، وبالتالي انتهاك الأمانة العلمية والسرقة الفكرية التي تعتبر من الأمور الخطيرة والجرائم الأخلاقية وخرقا واضحا لمبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية وأخذت بقداسة وجدارة البحث العلمي ورهنت مصداقية شهاداتنا الجامعية.

وأكد المتحدث أن انتشار الأنترنت ومختلف الوسائط التكنولوجية الحديثة في الآونة الأخيرة، ساعد في انتعاش هذا النوع من السرقات، من خلال استغلال برمجيات ومحركات البحث بصورة غير صحيحة، حيث أرّقت هذه الظاهرة المؤسسات والهيئات العلمية في الجزائر وأثارت إشكالات بالغة الأهمية بعد أن انتقلت من إشكال السرقة العلمية التقليدية المتعارف عليها، مثل نشر أي عمل علمي لهيئة أو مؤسسة أو شخص معيّن واعتباره عملاً شخصيا لغيره، إلى الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الباحث بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم أو المصدر، مما استدعى من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 2016 سنّ قرار وزاري يحدد القواعد

مراد ميلود

المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، ويتضمن الضوابط القانونية لاستخدام المعلومات في الوسط الجامعي.

ويواصل الدكتور أن أهم إشكال السرقات العلمية وأكثرها انتشارا، إعادة الصياغة أو الاقتباس للأفكار أو المعلومات أو النصوص وحتى الفقرات من الكتب والمنشورات وبعض الدراسات أو من المواقع الإلكترونية دون ذكر صاحب المصدر. والأكثر تعقيدا والتي لا تطالها العقوبات وتنخر بالمقابل جسد البحث العلمي حقيقة في الجزائر، هي التي يلجأ فيها بعض الباحثين إلى تكليف الطلبة أو أطراف أخرى، بالقيام بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي، وقد يستعمل الباحث أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات دون إدراج أسمائهم أو حتى الرجوع إلى مواقفتهم ودون علمهم بذلك بعد تخرجهم وانقطاعهم عن البحث العلمي.

وأشار إلى مشكل إدراج أسماء باحثين وخبراء كأعضاء لجان علمية للملتقيات والندوات وتحكيم الاستمارات العلمية دون موافقة كتابية من طرفهم أو الرجوع إليه من جهة، والمحاباة في وضع لجان المناقشة لمذكرات الدكتوراه قوامها ليس التخصص، بل الولاءات والصحوبية ومن جهة أخرى ساهم في تمكّن هذه السرقات، كما يعد التهاون في التوثيق مناخ ملائم للسرقة العلمية في المؤسسات البحثية الجزائرية.

فانتشرت عمليات الاستيلاء ليس فقط على الموضوعات وبعض الفصول، بل في أحايين أخرى على العمل العلمي برمته، كاشفا عن سرقات كثيرة في الجزائر لأطروحات دكتوراه بجامعة الجزائر وجامعة وهران وفضائح سرقات علمية أخرى لطخت سمعة الجامعة الجزائرية في الخارج بعد سرقة العديد من المذكرات من بلدان عربية وأوروبية وإعادة طبعها في الجزائر على أنها "بحوث علمية جديدة".

واستهجن الدكتور ميلود تحوّل السرقات العلمية إلى آفة متجذرة في الجامعة الجزائرية، وامتدت أيضا إلى تلاميذ المدارس الذين باتوا ينسخون البحوث الجاهزة من مقاهي الأنترنت، مما ساهم في تجميد عقول التلاميذ بالبحوث الجاهزة وجعل المستوى العلمي في الجامعات في الحضيض. ولهذا يؤكد ضرورة التصدي لهذا الفعل، خاصة بعد تقديم أصحاب الأعمال الأصلية شكاوى بأنظمة إدارية صارمة لكشف الغش والانتحال لضمان حماية حق المؤلف، مذكرا بالقانون رقم 933 المؤرخ في 28 جويلة 2016 من طرف وزارة التعليم العالي والبحث الذي باشرت بموجبه بعض المؤسسات الجامعية تصميم برامج للكشف عن السرقات العلمية للطلبة المقبلين على مناقشة مذكرات الدكتوراه وفق معايير دولية، كجامعة قسنطينة 03 وجامعة المسيلة وجامعات أخرى، وإن لم يتم تطبيقه في جل المؤسسات الجامعية.

ويرى الدكتور ميلود وجوب تكثيف الدورات التدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الدائمين، حول قواعد التوثيق العلمي لتجنّب السرقة العلمية وإقامة ندوات وأيام دراسية وإدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي، مع إعداد أدلة إعلامية وتدعيمية لمكافحة السرقة العلمية من جهة، ومن جهة أخرى حماية البحث العلمي، وفي الأخير يتعهّد الطالب بالالتزام بالنزاهة العلمية وتذكيره بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية.

ن. و

المنسق الوطني لـ"الكناس"، عبد الحفيظ ميلاط، لـ"الخبر"

"محاربة ظاهرة السرقات العلمية مسؤولية كل الأسرة الجامعية"

● أكد المنسق الوطني لمجلس أساتذة التعليم العالي، الدكتور عبد الحفيظ ميلاط، لـ"الخبر"، أن السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية هي حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي تتعلق بالطالب الباحث كما تتعلق كذلك بالأستاذ الجامعي الباحث والعامل الردعي في القرارات المتخذة من الوصاية غير كافية ولا تطبق كما ينبغي، الأمر الذي يجعل الجميع من وزارة وأساتذة وطلبة ونقابات يتحملون المسؤولية في القضاء عليها أو على الأقل تحجيمها.

وأشار الأستاذ ميلاط إلى أن التطور العلمي والتكنولوجي، ساهم إلى حد كبير في الحد من ظاهرة السرقة العلمية، خاصة مع ظهور البرمجيات المتطورة التي تكشف السرقات العلمية بطريقة احترافية متطورة جدا، لكن حسب رأيه، فإنه يجب التركيز على المراقبة الذاتية القبلية في كشف السرقات العلمية التي يمكن أن نسميها في هذه الحالة

عبد الحفيظ ميلاط

النقل الخطأ أو غير النظري، لأن الكثير من الطلبة ونظرا لجهلهم لقواعد الضبط والنسخ والنقل وغيرها من القواعد المرتبطة بأصول العمل البحثي، تجدهم يقومون من دون قصد في السرقة العلمية، فالرقابة الذاتية القبلية تسمح للطالب بأن يراجع خطأه ويصححه قبل المناقشة وتفادي الوقوع في هذه الجريمة. وزارة التعليم العالي، حسبه، دائما قامت مؤخرا بتطوير برمجيات تسمح بالرقابة القبلية الذاتية وهو في نظرهم أمر جيد جدا وهم كنقابة للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي يباركون هذا التوجه، لكن يجب التأكيد على عدة عوامل أخرى غير العوامل التقنية للحد من هذه الظاهرة، منها العامل الأخلاقي بفرض حصص على الطلبة تساهم في رفع الوازع الديني والأخلاقي في نفوسهم حول خطورة هذه الظاهرة وسلبياتها، والعامل المنهجي بتكثيف حصص منهجية البحث العلمي، لأن الكثير من الطلبة ولجهلهم لقواعد المنهج البحثي، يقع في جريمة السرقة العلمية عن جهل منه، بالإضافة إلى العامل الوظيفي وهو مرتبط بالدرجة الأولى بالأستاذ الجامعي الذي ربطت ترقيته العلمية وتحسين وضعيته الاجتماعية فقط بالإنتاج العلمي، مما يجعل البعض منه ولتحقيق هاتين الغايتين يقع في جريمة السرقة العلمية، يضيف ذات المسؤول.

رشيدة ديوب

فنّدت الأخبار المتداولة حول برنامج الرحلات وأسعار التذاكر

الجوية الجزائرية تنتظر المرسوم التنفيذي لقرار استئناف الرحلات

• سفير الجزائر بفرنسا: برمجة 5 رحلات جوية يوميا بين الجزائر وفرنسا

● فنّدت شركة الخطوط الجوية الجزائرية الأخبار المتداولة حول برنامج الرحلات وأسعار التذاكر، وأكدت أنها لحد الآن لم تتخذ أي خطوة حول ذلك، وهي تنتظر صدور المرسوم التنفيذي لقرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون القاضي بفتح الحدود، واستئناف الرحلات الجوية، على أن تعلن عن تفاصيل العملية فور تلقيها الضوء الأخضر من الحكومة.

الجوية الجزائرية تنتظر ترميم عملية استئناف الرحلات

حسب تصريحات المكلف بالإعلام بالجوية الجزائرية، أمين أندلسي، لـ"الخبر"، فإن الأخبار المتداولة عبر بعض المواقع منذ إعلان الرئيس عن فتح المجال الجوي لاستئناف الرحلات، مغلوطة ولا علاقة لها بقراراتهم، وهم كشركة للطيران عمومية مثلما جدّدت كل الرحلات في بداية انتشار وباء كورونا بقرار سياسي، ستستأنفها أيضا بعد القرار السيادي للدولة، ولتطبيق هذه التعليمات، فهي تنتظر المرسوم التنفيذي لهذا القرار الذي ينتظر أن ينص على تفاصيل العملية. مضيفا أن الجوية تثبرأ من كل الأخبار التي تتحدث عن برنامج الرحلات وأسعار التذاكر، لأن كل ذلك يحدد بعد صدور المرسوم التنفيذي كما أن المعلومة الخالية من الصحة، حسبه، تربك المسافرين وخاصة الجالية التي تنتظر تطبيق القرار، الأمر الذي يجعل الشركة تجدد في كل مرة نعوتها للجميع بعدم الانسياق وراء الأخبار المغلوطة من الصحة، والجوية ستعلن عن تفاصيل العملية فور توفرها، مثلما حدث عند استئنافها الرحلات الداخلية. وجدد المتحدث تأكيده على أن عملية استئناف الرحلات لا يشكّل أي مخاوف عليهم كشركة للنقل الجوي، لأنهم يملكون الخبرة الكافية في إدارة الأزمات وسبق وواجهوا مشاكل عديدة وفي كل مرة يثبت طاقم الطائرة أنه في مستوى التحدي، وأكبر دليل أن الرحلات الداخلية التي استؤنفت في 6 ديسمبر 2020 ورغم المخاوف التي رافقتها، إلا أن الشركة أثبتت قدرتها في تسيير برنامج رحلات يومي بقاعدة صحية جنّبتهم تسجيل إصابات في أوساط الركاب، بل العكس، حسبه، تمكنت الشركة من تمويل المسافرين على القيام بالإجراءات الصحية حمايةً لهم ولموظفي الشركة

وزعم أن النشاط هذه المرة يختلف عن الرحلات الداخلية بالنظر إلى العلاقة بين الدول، وهذه الأخيرة يختلف وضعها الصحي، وهناك من تشكّل خطورة، إلا أن الوضع الراهن يفرض تكاتف الجهود من أجل إنجاح العملية وفي نفس الوقت تفادي تعقيد الوضع الصحي بالبلاد عن طريق المسافرين.

وأضاف السفير في تصريح صحفي، أول أمس، على هامش لقاء جمعه مع ممثلي أفراد الجالية الوطنية بفرنسا، أن عدد الرحلات الجوية المبرمجة بين الجزائر وفرنسا، ستكون بمعدل 5 رحلات يوميًا كمرحلة أولى انطلاقًا من 3 مطارات فرنسية وهي باريس، مرسيليا وليون باتجاه المطارات الجزائرية الثلاث وهي الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة، على أن يتم دراسة إمكانية إضافة رحلتين جويتين من تولوز وليل باتجاه مطاري عنابة وتلمسان كمرحلة ثانية، ويتعلق هذا بالوضعية الصحية واستقرارها يضيف سفير الجزائر بفرنسا.

رشيدة ديوب

انطلاق البكالوريا التجريبية إلى غاية الخميس

تصوير: نوري كريم

● انطلقت، أمس، امتحانات البكالوريا التجريبية دورة 2021 وإلى غاية الخميس بنفس رزنامة الامتحان الوطني الرسمي، غير أن ما يميز هذه الدورة هو هاجس المقاطعة الذي يهدد نجاحها ومصداقيتها، حيث طالبت نقابة "الكناباست" بإزاحة امتحان اليوم الذي سيتزامن مع احتجاج منخرطيها عبر الوطن تضامنا مع أستاذات برج باجي مختار وبسكرة، فيما ستكون وزارة التربية أمام مأزق مقاطعة 14 نقابة قررت الإضراب بعد غد الأربعاء.

التحق، أمس، مترشحو امتحان شهادة البكالوريا بقاعات الامتحان عبر الوطن لإجراء امتحانات شهادة البكالوريا التجريبية لدورة 2021، طيلة الأسبوع الجاري، حيث سيخضعون لنفس رزنامة الامتحان الرسمي المزمع إجراؤه بداية من الأحد 20 جوان وإلى غاية يوم الخميس 24 جوان المقبل. ومن المقرر أن يستمر الامتحان التجريبي طيلة الأسبوع، وفق نفس التوقيت والمواد التعليمية الأساسية منها والثانوية، موزعة على فترتين، صباحية ومسائية، غير أن التطورات الأخيرة التي عرفها القطاع وفضيحة حادثة برج باجي مختار ثم بعدها مباشرة بسكرة، ستلقي بظلالها على نجاح هذه الدورة التجريبية. والبداية ستكون اليوم، حيث قررت نقابة "الكناباست" تنظيم وقفة احتجاجية تضامنية مع الأستاذات منحنا آخر الاعتداءات الأخيرة أمام مديريات التربية عبر الوطن.

ولتجنّب الإخلال بالسير العادي للامتحان التجريبي، طالب التنظيم حسب ممثله مسعود بودبية وعن طريق مديريات التربية، بإزاحة امتحان اليوم، استثنائيا لتجنب تغيّب الحراس، فيما سيكون إضراب الـ14 نقابة المقرر بعد غد الأربعاء، امتحانا صعبا وحقيقيا أمام وزارة التربية، باعتبار أن منخرطي كل هذه التنظيمات وممثلي مستخدمي جميع الأسلاك والأطوار التعليمية، سيزحفون إلى مبنى ملحقة الوزارة في رويبة بالعاصمة في احتجاج وطني هو الأكبر منذ بداية تفشي كورونا.

ليس هذا فقط، فالوضع في قطاع التربية يعيش حالة غليان غير مسبوقة بين مطالب اجتماعية ومهنية ملحّة، تحاول السلطات التفاوض بشأنها مع الشركاء الاجتماعيين بأوامر من رئيس الجمهورية، وهو ما تجسد في إطار لقاءات ثنائية برئاسة المسؤول الأول عن القطاع، محمد واجعوط، وترسانة من مسؤولي الوزارة.

خيرة لعروسي

السرقة العلمية ظاهرة لم تنجح خطط الحكومة في القضاء عليها

أن تحصل على لقب دكتور وأنت لم تكن صاحب الأطروحة ونقلتها عن شخص آخر حرفيا أو جزئيا، أو تأخذ نصا من كتاب أو مقال أو مطبوعة أو مادة علمية مترجمة وتنسبها لنفسك، هذا لا يصنف في خانة الاجتهاد والإنتاج العلمي وإنما هو سرقة علمية ولو كان فيها جزء بسيط هو مجهود غيرك.. كل هذا يطلق عليه مصطلح سرقة علمية، ظاهرة ترهق حراس العلم وتؤرقهم كونها متشعبة ومعقدة، استمرارها مسؤولية الجميع ومحاربتها أيضا، وطرق ذلك تتجلى حسب ما ذكره الفاعلون في قطاع التعليم العالي لـ"الخبر" في قوانين رادعة وإجراءات عقابية صارمة ووازع ديني وأخلاقي صلب لوقف انتشارها كالوباء في جسم العلم والمعرفة.

آخرها كانت تعليمة أواخر 2020 بوضع برمجيات كاشفة بمختلف اللغات

وزارة التعليم العالي تعلن عن إجراءات جديدة كل سنة لمحاربة السرقات العلمية

رشيدة دبوب

● تعدّ ظاهرة السرقات العلمية واحدة من بين الملفات الثقيلة التي تعمل وزارة التعليم العالي على التخفيف من حدتها وتقليص حالاتها قدر المستطاع لما لها من تأثير على سمعة ومصداقية الشهادة الجامعية، فلا يمر موسم جامعي إلا ويكون هناك قرار جديد لردع من تسول له نفسه سرقة مجهود غيره.

آخر قرارات وزارة التعليم العالي بهذا الخصوص تعليمة صدرت في أواخر ديسمبر 2020 أرسلت لرؤساء الجامعات مرفقة بقرار جديد وقّع عليه وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان في 27 ديسمبر 2020 الذي حمل رقم 1082 وألغى أحكام القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي حدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

ومن بين أهم ما نص عليه هذا القرار هو الإشارة إلى أهمية التحسيس والتوعية، من خلال تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقة العلمية، وتنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الفئات المذكورة، وإدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي، مع إعداد أدلة إعلامية تدعمية حول مناهج التوثيق وتجنّب السرقة العلمية في البحث العلمي وإدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

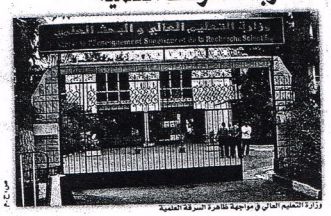
وزارة التعليم العالي في مواجهة ظاهرة السرقة العلمية

كما نص القرار في مادته السادسة، أن مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث ملزمة بتأسيس قاعدة بيانات على مستوى مواقعها الإلكترونية، تتطرق لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة لتشمل على الخصوص مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه وكذا تقارير التربصات الميدانية ومشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية.

والمطلوب من المؤسسات الجامعية أيضا، قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة حسب شعبهم وتخصصهم وسيرهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية، للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي وشراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية، أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الأنترنت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء برمجية معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية.

إلا أنه وعندما أشار القرار إلى العقوبات، اكتفى بالتذكير أنه في حال ثبوت التهمة، فالعقوبات المنجرّة عن هذا الفعل هي نفسها العقوبات الواردة في القرارات السابقة، وأهمها وقف المناقشة للمعنيين بالتهمة وسحب اللقب ووقف نشر الأعمال المنجزة.

ر. د

طالبت بها الوزارة كآلية لمواجهة السرقة العلمية

لجان الآداب والأخلاقيات لا أثر لها في بعض المؤسسات الجامعية

● تفتح لجد الساعة أقواس عريضة من التساؤلات حول أسباب عدم التزام بعض المؤسسات الجامعية وإنشاء لجان آداب وأخلاقيات المهنة في العلمي وكذا القرار 1082/2020 لتحدد للقواعد المتعلقة بالسرقة العلمية ومكافحتها

يعتقد الكثير من القائمين على تسيير الهيئات العلمية في الجامعات، أن مراسلة بسيطة للوزارة لمديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، كافية لكشف حالة "اللامبالاة" التي تعامل بها هؤلاء المديرون، خاصة أن القرار الموقع من الأمين العام للوزارة حمل عبارة هامة وهي "ذي أهمية قصوى لتطبيق أحكام القرار محل الموضوع". وقبلها عبارة، "أطلب منكم اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ضمان تطبيقه لجان الآداب والأخلاقيات على مستوى مؤسساتكم المنشأة بموجب القرار 991 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020". وهو ما يعكس بوضوح، من خلال هذه الفقرة، أن الوزارة معلنتة إلى هذه اللجان قد نصبت، مع أن الحقيقة تقول إن بعض الجامعات والمؤسسات العلمية لحد الساعة لم يسمع لا أساتذتها ولا طلبتها في طور الدكتوراه ولا لحقوها بخبر إنشاء هذه اللجان، مع ما تمثله هذه الهيئة العلمية من أهمية كأسلوب ردعي ووقائي لمواجهة السرقة العلمية. إلا أن الحقيقة وهو أن بعض المؤسسات الجامعية سواء كانت جامعات أو مراكز جامعية أو مدارس عليا أو مدارس ومعاهد متخصصة، لم تبادر بإنشاء هذه اللجان في خطوة يعتبر البعض أن سبق الكشف عنها هو مراسلة مستعجلة من الوزارة الوصية تطلب فيها من مديري المؤسسات الجامعية موافاتها بتقارير عن مراحل وإجراءات إنشاء هذه اللجان. وكانت فكرة الوزارة من خلال استحداث هذه اللجان هو السهر على احترام قواعد الآداب والأخلاقيات، لاسيما ما تعلق بتقييم درجة الإخلال بقواعد الآداب والأخلاقيات المهنية والأمانة العلمية لكل حالة تعرض عليها وكذا درجة المساس بسمعة المؤسسة وهيبتها العلمية. بل إن هذه اللجان وبموجب القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 لتحدد للقواعد المتعلقة بالسرقة العلمية ومكافحتها وتحديدا من الفصل الرابع المتضمن إجراءات التحقق في الإخطار بالسرقة العلمية ومعالجتها تكون ثاني جهة تتسلم الإخطار بالسرقة بعد مسؤول وحدة التعليم والبحث في المؤسسة الجامعية، حيث تقوم بإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأن واقعة السرقة محل الإخطار. وتقوم هذه اللجنة بتقديم تقريرها النهائي لهيئة المسؤول في أجل لا يتعدى ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ إخطارها، هذا بالنسبة لطالب الدكتوراه، أما بالنسبة للأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم، فحدد القرار أجل لا يتعدى خمسة وأربعين يوما من تاريخ إخطارها بواقعة السرقة العلمية لكي تسلم اللجنة تقريرها لمسؤول المؤسسة بعد إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة.

ع. موساوي

مفهوم السرقة العلمية ومجالات حدوثها

● حسب المعلومات التي قدّمها مجلس أساتذة التعليم العالي "كناس" عن ظاهرة السرقة العلمية، فإنها النقل والاستنساخ غير القانوني لأفكار ومنشورات وأبحاث الغير دون نسبها لأصحابها، وقد عرفها القرار الوزاري رقم 933 الصادر بتاريخ 2016/07/28 عن وزارة التعليم العالي الجزائرية – كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يُشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى".

من خلال التعريف الذي جاء به القرار الوزاري لظاهرة السرقة العلمية، فإن هذه الأخيرة تأخذ عدة أوجه حددتها المادة الثالثة من هذا القرار بأنها اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور، أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين، واقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شوكتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين، أو استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين، واستعمال برهان أو استدلال معيّن دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين، أو نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من قِبل هيئة أو مؤسسة واعتباره عملاً شخصيًّا أو استعمال إنتاج فني معيّن أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين. وأيضا الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم دون ذكر المترجم والمصدر.

وقيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده، أو قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يُشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادًا لسمعته العلمية وقيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي، أو استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات وإدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهّد كتابي من قِبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

ر. دبوب

الدكتور أحمد عظيمي يروي تجربة تعرضه للسرقة ويؤكد

"الظاهرة مستمرة إلى أن يحال لصوص المعرفة على العدالة"

● يروي الدكتور أحمد عظيمي، الأستاذ بجامعة الجزائر 3، لـ"الخبر"، تجربته مع السرقة العلمية التي تعرّض لها بعد انتشار فيروس كورونا واضطرارهم لوضع الدروس على المنصات الرقمية للطلبة، أين تعرضت مقالاته للسرقة من قبل زميلة من جامعة وهران، مستخلصا في الأخير أن الظاهرة موجودة وستبقى ما دام الجانب الردعي غير مفعّل والحل حسبه هو إحالة مرتكبي مثل هذه الجرائم على العدالة لأخذ العقوبات اللازمة. وأضاف الدكتور عظيمي أن الظاهرة عالمية وموجودة في كل الدول وحتى بين الجامعات العالمية، كأن يُكتشف أن جزائري أجرى دكتوراه في مصر وهو نقلها كما هي من صاحبها بالجزائر، أو العكس، وهذا فالظاهرة بهذا موجودة رغم كل طرق مجابهتها. وعن تجربته مع السرقة العلمية التي تعرض لها وأشعلت مواقع التواصل الاجتماعي عند حدوثها، قال المتحدث إنه عندما أجبرتهم وزارة التعليم العالي بوضع دروسهم على الأرضية الرقمية في اتباعها لطريقة التعليم عن بعد إثر غلق الجامعات في بداية انتشار وباء كورونا، فوجئ بأستاذة من جامعة وهران تنقل من كتابة 6 صفحات كاملة دون أن تذكر المصدر أو اسمه، وكأنها تسرق أشياء بسيطة، مع أنه كان ينبغي أن تذكر المصدر لأنه مجهوده الشخصي وهي أخذت سرقتها لمنتوجه الفكري واتخذت الإجراءات اللازمة ضد المعنية، إلا أن ما يثير الحيرة في انتشار هذه الظاهرة في الجامعات الجزائرية، هو لامبالاة السارقين، وهذا دليل أن كل الإجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي لم تحد من الظاهرة، الأمر الذي يتوجب إحالة ملفات هؤلاء اللصوص، حسبه، على العدالة وتسليط ضدهم عقوبات يكونون بعدها عبرة لغيرهم. ولم يفوّت المتحدث الفرصة دون الحديث عن عوامل كانت وراء استفحال هذه الظاهرة، حيث ربطها بـ20 سنة الماضية التي كان تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات بمقياس سياسي محض، وكان حزبي الأفالان والأرندي يتحكمان في زمام الأمور، وما حدث من التغييرات السياسية كشف عن مدى الفساد الذي انجرّ عن هذين الحزبين، بما في ذلك تعيينات منخرطيهم في الجامعات الوطنية، الأمر الذي ساهم في تطوّر هذه الظاهرة الخطيرة، وهو الذي يجعل علاجها يأخذ وقتا بعد انطلاق عملية تعيينات جديدة للجامعات ستكون بعيدة عن السياسة أو على الأقل خالية من الحزبين اللذين انجر عن حكمهما فساد كبير في مختلف الميادين امتد إلى مقاعد العلم، يضيف ذات المسؤول.

أحمد عظيمي

رشيدة دبوب

آخر ساعة
Akher Saâ

منح دراسية بالجامعات الإندونيسية للطلبة الجزائريين

أعلنت ثلاث جامعات إندونيسية، عن تُقديمها لمنح دراسية للطلبة الجزائريين الراغبين بمواصلة دراسات عليا بأندونيسيا. حيت وجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مراسلة إلى رؤساء الندوات الجهوية للجامعات تخص «منح دراسية بالجامعات الإندونيسية»، وأوضحت الوزارة الوصية من خلال المراسلة التي تحمل رقم 517 مؤرخة في ماي الجاري، أنها تلقت مراسلة من سفارة إندونيسيا بالجزائر تخص عرض منح من ثلاث جامعات أندونيسية.ودعت الوزارة الراغبين في الاستفادة من المنح إلى الاطلاع على المعلومات بخصوص عروض التكوين وتاريخ التسجيل، عبر رابط: «trois-universites-indonesiennes-1» كما دعت الوصاية، رؤساء الندوات الجامعية، إلى النشر الواسع لمحتوى المراسلة ،مع موافاتها بقائمة الطلبة الذين تقدموا أو سجلوا في البرنامج .

2021/05/24. ع: 6301

النصر
يومية إخبارية وطنية

فعاليات أسبوع البحث العلمي بجامعة قسنطينة 3

مقترحات لتسهيل النشر و الحماية من السرقات العلمية

قدم أمس، أساتذة و باحثون شاركوا في فعاليات الأسبوع الأول للبحث العلمي، بجامعة قسنطينة 3، مقترحات بناءة لتوجيه طلبة الدكتوراه من أجل تسهيل نشر المقالات العلمية في جميع الشعب.

التظاهرة الوطنية تحتضنها كلية الإعلام والاتصال، من 23 إلى 27 ماي الجاري، و تعرف مشاركة واسعة لأساتذة وباحثين من عديد التخصصات، تطرقوا خلال برنامج اليوم الأول من الحدث، إلى واقع البحث العلمي و خطواته و أخلاقياته، كما تحدثوا عن أهم العراقيل التي يواجهها طلبة الدكتوراه عند إجراء بحوثهم، خاصة ما تعلق بإشكالية السرقات العلمية و التشابهات البحثية و خطر اللجوء للمنصات المجانية لتدقيق البحوث، كما نوه المشاركون بإلزامية فتح تكوين قاعدي لطلبة سنة أولى دكتوراه، في مقياس أخلاقيات البحث العلمي، وذلك قبل وصولهم إلى مراحل التدرج لتجنيبهم الكثير من المشاكل عند تقديم رسائلهم العلمية.

رحاب بوسحابة أستاذة بكلية هندسة الطرائق

تدريس أخلاقيات البحث العلمي أصبح ضرورة

وحسب البروفيسور رحاب بوسحابة، أستاذة بكلية هندسة الطرائق بجامعة قسنطينة، يعد إدراج مقياس لتعليم أخلاقيات البحث العلمي، ضرورة وجب اتخاذها بعين الاعتبار، وذلك لجهل الكثير من طلبة الدكتوراه بهذا الجانب البحثي، حيث أن من شأن التكوين تبسيط الكثير من العقبات التي يواجهونها خلال سنوات التدرج.

و قالت المتحدثة، بأن الكثير من الطلبة الجامعيين غير ملمين بأساسيات و شروط البحث العلمي، و هو سبب وقوعهم في أخطاء فادحة عن قصد أو عن غيره، ما ينقص من قيمة أبحاثهم كما يؤثر على سمعة الجامعة الجزائرية عند نشر هذه الأعمال، خصوصا ما تعلق بالسرقات العلمية التي باتت ظاهرة مستفحلة بين الباحثين، إضافة إلى مشكل إغفال ذكر المصادر البحثية، مضيفة، بأنها مشاكل تتكرر كثيرا في ظل التطور التكنولوجي، الذي عرى بعض الممارسات القديمة بفضل التطبيقات و المنصات المتخصصة في مراقبة و تدقيق البحوث العلمية .

و ترى الباحثة، بأنه يتعين على الطلبة إدراك أهمية الالتزام بالطرق العلمية و القانونية عند القيام ببحث علمي و نشره للفائدة العامة، ما سيساهم في تحسين جودة الأبحاث التي تصدرها الجامعة الجزائرية، كما أن إلمام الباحث أو الطالب بأخلاقيات البحث من شأنه أن يقوي شخصيته العلمية، ويجنبه العقوبات المترتبة عن مخالفة قواعد البحث العلمي على غرار السرقات العلمية التي تعرض مرتكبها إلى متابعات قضائية، في ظل القوانين التي أصدرتها الدولة و وزارة البحث العلمي و التعليم العالي لحماية المنظومة الجامعية، و من هنا جاء حسبها، الإجماع على ضرورة تكوين طلبة السنة الأولى في طرق إجراء بحث علمي سليم.

معتز بالله بو الصوف أستاذ بكلية الهندسة و التعمير

المنصات المجانية ضاعفت ضحايا السرقات العلمية

من جانبه، أكد الدكتور معتز بالله بوالصوف، أستاذ بكلية الهندسة و التعمير بجامعة قسنطينة، بأن الكثير من طلبة الدكتوراه يقعون ضحية بعض المنصات المجانية المهتمة بتدقيق

البحوث و الكشف عن السرقات أو التشابهات العلمية. وأوضح المتحدث، بأن الاستعانة بمحتوى هذه المنصات قد يعرض مستخدمها للسرقة العلمية كونها مدونات مجهولة تقوم بنسخ الأبحاث على شكل صور رقمية و تقديمها كبيانات للتدقيق لكن الباحث في النهاية سيكتشف بأنه تعرض للسرقة العلمية و نشر أعماله في مواقع أخرى.

و أكد المتحدث، خلال المحاضرة التي ألقاها على الطلبة و الأساتذة، بعنوان « السرقة العلمية و طرق الكشف عنها «، بأن المنصات المجانية لتدقيق البحوث، لا توفر خدمة التدقيق الكلي بل تركز على تدقيق عدد معين من الصفحات أو الفقرات فقط، ما يشكل عائقا أمام الباحث، كما صنف السرقات العلمية إلى نوعين مباشرة و غير مباشرة، فقد يقع الباحث حسبه، سهوا في فخ السرقة العلمية و نقل بعض الأفكار و مفردات باحثين آخرين دون ذكر المصدر، و هناك من يمارس هذا النقل بشكل متعمد، و غالبا ما يتم الكشف عن هذه التشابهات العلمية أو السرقة بعدما يقوم الطالب أو الباحث بإيداع رسالة الدكتوراه لدى المجلس العلمي الذي يحيلها إلى مجموعة من الخبراء لتدقيقها، و كثيرا ما يطلب من الباحث إعادة رسالته و تلقيحها لوجود بسبب مشكل الأخطاء و بالأخص التشابهات، مشيرا إلى أن جامعة صالح بوبنيدر، اشتركت في إحدى المنصات المدفوعة لتسهيل عمل الطلبة الباحثين، و يتعلق الأمر بالمنصة البولونية « ستيك بلاجيرزيوم» التي تتوفر على خاصية السرية، حيث سيشرع الأسبوع المقبل في فتح حسابات خاصة للباحثين و طلبة السنة النهائية دكتوراه للسماح لهم بالتدقيق الذاتي لأبحاثهم و بشكل سري و الكشف عن الأخطاء و التشابهات الممكنة، و القيام بتنقيحها دون إحراج قبل إيداع البحث لدى المجلس العلمي .

وهيبة عزبون

السكان يطالبون بهندسة متطورة و مساحات خضراء

تهيئة شارع التطوع بمدينة قالمة

تحول مشروع تهيئة شارع التطوع، أحد أشهر شوارع مدينة قالمة، إلى مصدر اهتمام كبير للسكان و حماة البيئة، حيث يكتسي هذا الشارع الذي بني على أنقاض وادي السخون منتصف الثمانينات، أهمية كبيرة من الناحية التجارية و السياحية و الديموغرافية، لكنه ظل يعاني من التدهور و الفيضانات و النفايات.

و ينتاب سكان المدينة قلق كبير تجاه الهندسة المعتمدة، حيث بدأت مؤشرات اكتساح الخرسانة لمساحات واسعة من الشارع تظهر بوضوح و خاصة قرب المحطة البرية، أين تعمل فرق الإنجاز على سكب المزيد من الاسمنت على جانبي الشارع، لتغطية مساحة هامة من الأرضية الترابية التي يأمل السكان في تحويلها إلى مساحات من الأشجار و العشب الطبيعي الأخضر، لإضفاء الجمال على المدخل الشمالي للمدينة التاريخية العريقة، التي تعاني من تراجع المساحات الخضراء و النفايات و التصحر و خاصة بالضواحي الشعبية و على امتداد شارع التطوع الذي يقسم المدينة القديمة إلى نصفين تقريبا.

وتحاول إحدى الشركات العاملة بمواقع في شارع التطوع، إدخال تعديلات على هندسة المشروع، بالإبقاء على مزيد من المساحات الخضراء و إنشاء فضاء للراحة والاستجمام وهي تنتظر موافقة مديرية التعمير و مكتب الدراسات الذي صمم هندسة المشروع المعتمدة على الأرصفة و الخرسانة المطبوعة و بعض أشجار الفيكيس ريتيزا وسط الشارع المزدوج. و اختفت الحجارة المصقولة وقطع التبليط الملائمة للبيئة من عدة مواقع على امتداد الشارع الكبير، الذي استهلك مبالغ مالية كبيرة على مدى السنوات الماضية، دون أن يتحسن حاله ويصير تحفة هندسية وسط المدينة. وأنشأت ولاية قالمة قبل عامين تقريبا، فرقة أسمتها «قالمة خضراء» تتولى مهمة العناية بالأشجار و المساحات الخضراء، من خلال الصيانة و السقي و الحماية، لكن هذه الفرقة تواجه متاعب كبيرة على ما يبدو و لم تعد قادرة على تنفيذ برنامج السقي اليومي و صيانة العشب الطبيعي و غرس المزيد من الأشجار بالمدينة و القضاء على الحشائش البرية التي اكتسحت الأحياء السكنية و المداخل الرئيسية للمدينة.

وقد انطلق بمدينة قالمة مشروع كبير لبناء أنظمة الإنارة و تعبيد الشوارع و تهيئة الساحات العامة و القضاء على التسربات المائية و النفايات.

وقال والي الولاية في وقت سابق، بأنه يسعى لإعادة تلك الصورة المشرقة التي كانت عليها المدينة قبل 34 عاما، عندما حصلت على الجائزة الوطنية لأجمل و أنظف مدينة في البلاد، قبل أن يتدهور حالها و تفقد تلك المكانة و الجمال بسبب فوضى العمران و تراجع الاهتمام بالهندسة الحضرية و المساحات الخضراء و الإنارة و الطرقات و الساحات العامة.

فريد.غ

2021/05/24. ع: 16535

الشعب

في الأسبوع العلمي الوطني

جامعة «أبو بكر بلقايد» لتلمسان تحصد عدة جوائز

تحصلت جامعة «أبو بكر بلقايد» لتلمسان على عدة جوائز خلال الأسبوع العلمي الوطني الذي انتظم مؤخرا بالجزائر العاصمة، حسبما علم، أمس، لدى هذه المؤسسة للتعليم العالي.

ذكر المكلف بالإعلام بولنوار بن صايم لوكالة الأنباء الجزائرية، أن جامعة «أبو بكر بلقايد» شاركت في الفترة ما بين 16 و19 ماي الجاري في هذه الفعاليات المنظمة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكلية الطب بجامعة الجزائر 1 تحت شعار «الرقمنة وتطبيقاتها « حيث تحصل فيها جناح مركز الطالب لذات الجامعة المكلف بمرافقة الطلبة حاملي المشاريع على تجسيد أفكارهم على أحسن رواق عرض.

كما تحصل الطالب كروم عبد اللطيف من جامعة تلمسان على الجائزة الثانية في مسابقة أحسن مشروع ابتكاري (Easy Writer) إلى جانب المرتبتين الثالثة والخامسة ضمن مسابقة «أطروحتي في 180 ثانية» التي شارك فيها طلبة الدكتوراه بتقديم عرض موجز عن أطروحات الدكتوراه التي تم مناقشتها، حسب ذات المصدر.

وتم من جهة أخرى، تكريم الأستاذ بن مونة مصطفى باحث في الفيزياء من كلية العلوم بجامعة تلمسان بوسام الاستحقاق الوطني رفقة عدد من الباحثين من جامعات الوطن ضمن هذه الفعاليات عرفانا بمجهوداتهم في تطوير البحث العلمي وفق نفس المصدر.

وأشار بن صايم إلى أن جامعة تلمسان تعمل، منذ السنتين الماضيتين، على تثمين مركز الطالب ومرافقة الطلبة من لحظة وجود فكرة مشروع إلى غاية تجسيدها بالتعاون مع مختلف أجهزة التشغيل، موضحا أنه تم تسطير خطة عمل تمتد إلى غاية 2024 تعتمد على ثلاثركائز أساسية وهي التوظيف والمقاولاتية وإبراز نشاطات الجامعة دوليا.

منتظرة الدخول القادم بالشلف

هياكل جامعية بالقطب الجديد بحي الحسانية

كشفت مصالح إدارة جامعية حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف عن هياكل جامعية جديدة من شأنها توفير الظروف المناسبة للدخول الجامعي القادم في انتظار استغلال المرافق القديمة بمركز حي السلام بعدما تقرر فتح القطب الجديد بمنطقة الحسانية.

توسيع فضاء هياكل الإستقبال الخاصة بالأسرة الجامعية من شأنها توفير ظروف التمدرس خلال الموسم الجامعي القادم 2021 / 2022، الذي سيشهد فتح 6 آلاف مقعد بيداغوجي و20 مخبرا ومدرجين ومكتبة وقاعات للمطالعة بالقطب الجامعي الجديد بحي الحسانية رفقة هياكل خدماتية تتمثل في مطعمين

وفضاءات رياضية و6500 سرير من جملة 20 ألف المقررة انجازها ضمن مشروع القطب الجديد المحاذي للطريق السيار من الجهة الجنوبية لعاصمة الولاية الذي جاء كإضافة لتوسيع جامعة حسيبة بن بوعلي مع قطبها الأول بأولاد فارس الشلف.

هذه الهياكل الجامعية من شأنها استقبال ما يفوق 38ألف طالبا جامعيا، وهو ما يوفّر الراحة للأسرة الجامعية بما فيها المؤطرين البيداغوجيين تشير ذات المصالح الملزمة بتطبيق الحوكمة في التسيير وخارطة الطريق التي أقرتها الوزارة في مجال البحث العلمي بذات المؤسسة الجامعية.

الشلف: و.ي. أعرايبي

2021/05/24. ع: 18565

إيدوغ نيوز

استطاعت في وقت قياسي تحقيق نتاج أكاديمية مشرفة

طلبة وأكاديميون يثمنون مسار البروفسور سعدي وحيدة على رأس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

■ خليل سالمي

سلمت نهاية الأسبوع المنصرم، البروفيسور سعدي وحيدة، مهامها على رأس عمادة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، لخليفتها الأستاذ معمر داود رئيس اللجنة العلمية بقسم علم الاجتماع والديموغرافيا، عقب التغييرات الروتينية التي قامت بها إدارة جامعة باجي مختار عنابة لضح كفاءات ووجوه جديدة للكليات التابعة لها. وتغادر البروفيسور سعدي وحيدة، رئاسة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالقطب الجامعي أحمد البوني، بوجه جد مشرف، وحصيلة إنجازات ثقيلة، أعطت للعميدة السابقة سمعة جيدة تضاف لمسيرتها الأكاديمية والمهنية والأستاذية الغنية عن التعريف في نظر الكثيرين، إذ تقلدت العميدة السابقة مهام عمادة الكلية قبل نحو عام ونصف، في فترة ليست بالسهلة، تلك التي تزامنت مع تداعيات الوباء العالمي «كوفيد 19» المستجد، الذي رمى بضلاله على عدة قطاعات، على غرار التعليم العالي والبحث العلمي. وفي السياق حاولت جريدة «إيدوغ نيوز» استطلاع أراء طلبة الكلية والأساتذة زملاء العميدة، الطين أجمعوا، عن التسيير الرشيد لشؤون كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، كونها واحدة من الكليات الصعبة والتي تحوي على أزيد من 8 أقسام على غرار علوم الإعلام والاتصال، وهو المرجع الذي نبعت منه الأستاذة والباحثة التي تحوز على العديد من الدراسات والبحوث العلمية والمشاركة في الملتقيات الوطنية والدولية، كما أبدى محدثونا استحسانهم للمهام النبيلة والنتائج المشرفة للبروفيسور سعدي، لاسيما خلال تسييرها لمرحلة وباء «كورونا»، وتنظيمها للهياكل والأقسام البيداغوجية التابعة للكلية، إلى جانب إنجاح عمليات التخرج والمناقشات العلمية. من جهتها، كشفت البروفيسور سعدي لوسائل إعلامية محلية، في تصريح سابق خلال جائحة «كورونا»، عن مناقشة أزيد 385 مذكرة ماستر بالكلية التابعة للقطب الجامعي البوني، ومن مختلف الأقسام، وعلى عدم تسجيل أية حالة إصابة بكوفيد 19 أوساط الطلبة أو الأسرة الجامعية، يعود هذا إلى مدى التقيّد الصارم بالبرتوكول الصحي، وحسب ذات المصادر، فقد احتضنت كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة باجي مختار عنابة ، خلال تولي البروفيسور سعدي إدارة الكلية، أزيد من 380 مناقشة لمذكرة الماستر 2 ، إذ كان قسم علم النفس والمكتبات من بين الأقسام التي حصلت على نصيب

الأسد من المناقشات العلمية، ومن الأوائل الذي أنهى العملية في ظروف مستحسنة، تخللتها اتخاذ الادارة الاحتياطات الوقائية الواجب اعتمادها في حضور الطلبة المعنيين والأساتذة المناقشين، في ظل الظروف الاستثنائية، التي عرفت انتشار جائحة كرونا ، وما ترتب عن ذلك من توقف لمختلف الأنشطة البيداغوجية والعلمية، تفاديا لانتشار العدوى في الوسط الجامع، أين مرت المناقشات العلمية في ظروف جيدة ، واستحسنها الطلبة والأساتذة، بالسيطرة عليها عن طريق التقيّد المحكم و التزام أعضاء اللجان العلمية المشرفة على المناقشة والباحثين، بالشروط الوقائية، التي تضمن السلامة من خلال ارتداء القناع الواقي من طرف الجميع، واحترام مسافة التباعد بينهم. فيما ثمنت البروفيسور سعدي وحيدة، خلال تصريحاتها لوسائل إعلام محلية، امتنانها للشراكة التي عقدت بين إدارة الكلية و بلدية البوني خلال السنة الماضية، التي أشرفت على عملية تعقيم القاعات وتنظيفها، فضلا عن الطواقم الإدارية والبيداغوجية وأعوان الأمن الذي وقفوا على السير الحسن والمتميز للمناقشات، والتي كانت مثالية في نظر مهتمين بالشأن الجامعي، مسّت تعقيم القاعات 4 مرات في اليوم، وهو ما سمح بتسجيل صفر إصابة ومرت العملية بنجاح. وتعود الأستاذة البروفيسور الباحثة إلى ميدان البحوث العلمية استكمالا لمسارها الأكاديمي المشرف، الذي نصبها على رأس دكاترة قسم علوم الإعلام والاتصال وأساتذة الكلية.

للمطالبة في ادماجهم كناجحين فيها

الاحتياطيون في مسابقات الدكتوراه ينظمون وقفة احتجاجية ابتداء من اليوم

أعلن طلبة الاحتياطيون في مسابقات الدكتوراه أصحاب الرتب 4 ـ 5 ـ 6 بعنوان السنة الجامعية 2020 ـ 2021 عن تنظيم وقفة احتجاجية اليوم 24 ماي أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتستمر لثلاث أيام، وهي الوقفة السادسة لهم، لمطالبة وزير التعليم العالي وكذا رئيس الجمهورية بالتدخل العاجل لإدماجهم كناجحين من خلال زيادة المناصب المخصصة لكل تخصص وتمكينهم من الالتحاق بتكوين الطور الثالث على اعتبار أنهم ناجحون في المسابقة ضمن الأوائل رغم العدد الهائل للمترشحين فيها. الرسالة التي وجهها الطلبة الاحتياطيون باسم الاحتياطيون 2021 إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان، حيث طالبوا بإدماج الاحتياط مع الطلبة الناجحين في مسابقة الدكتوراه التي أجريت قبل أشهر، بالنظر لعدد المناصب الذي تقلص من 6 مناصب إلى 3 والمشاركة المرتفعة التي عرفتها المسابقة و الظرف الصحي «كورونا» التي أجريت فيه والذي كان عائقا كبيرا لهم ،وتأجيل المسابقة مرة، وفي سياق متصل طالبوا بإتاحة الفرصة لهم للالتحاق بالتكوين الثالث لاسيما بعدما ألغت الوزارة شرط التصنيف عند اجتياز المسابقة. ن جهة أخرى وكما هو معروف أن استدعاء الطلبة المرتبين في الاحتياط في المراتب 4ـ 6 ـ7 في حالات استثنائية وهي في حال تنازل أحد الطلبة الناجحين عن منصبه إما للعمل أو لصالح جامعة أخرى ناجح فيها، فهنا بشكل أوتوماتيكي يستدعي الطالب الاحتياطي التالي بعد الذي الطالب الذي تنازل سف إلى ذلك أنه وبمجرد إطلاق التكوين الثالث في الدكتوراه يصبح العمل بالقائمة الاحتياطية غير معمول به، أما بخصوص زيادة عدد المناصب البيداغوجية في الدكتوراه أمرا مستبعد وغير وارد حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أميرة حرزلي

2021/05/24. ع: 2596

L'EST RÉPUBLICAIN

UNIVERSITÉ SALAH BOUBNIDER

Vulgarisation et valorisation de la recherche scientifique

■ A Mallem

Axée sur le thème de l'article scientifique et comment réussir sa publication, la première semaine de vulgarisation de la recherche scientifique prévue, du 23 au 27 mai, s'est ouverte hier matin à l'auditorium de la faculté des sciences de l'information et de la communication de l'université Constantine 3 Salah Boubnider de Constantine, avec un programme riche en communications et en débats.

Dans la présentation faite par les organisateurs, il est indiqué que la première thématique abordée du 23 au 26 mai 2021 sera l'article scientifique ou l'autopsie d'un acte depuis la définition du problème de recherche jusqu'à la soumission du fruit d'un travail basé sur une méthodologie rigoureuse. « L'objectif principal de cette formation, lit-on dans le document de présentation du premier de tout un cycle de formation ciblant les étudiants en fin de cursus universitaire, les doctorants et les enseignants chercheurs, est que le participant puisse appliquer les règles de rédaction d'article scientifique afin de garantir la règle de sa soumission à une revue.

Ainsi, et durant une semaine, les participants vont pouvoir découvrir et être soumis à l'information et son traitement permettant ainsi le succès du projet de recherche Parmi eux citons : de recherche et de gestion de la bibliographie, les outils de statistiques, les outils de détection de plagiat. La maîtrise de tous ces moyens va faire l'objet de futures semaines de formation spécialement dédiées à ces outils. Abordé, avant le début des du programme des conférences /ateliers, le professeur Outili, ex-doyenne des recherches au niveau de la faculté du génie des procédés et co organisatrice de l'évènement, appelée à faire deux interventions, nous dira que « l'organisation de ces semaines scientifiques est partie de l'idée de valoriser la recherche scientifique, ou si l'on veut, de chercher d'autres types de valorisation des résultats de la recherche.

Auparavant, nous avons constaté que l'université n'est pas visible dans ce domaine. D'autre part, on a aussi remarqué que l'on reste toujours cantonné dans la politique qui consiste à publier les travaux scientifiques. Et ça s'arrête là, alors qu'on aurait aimé que cette politique bascule un peu vers la valorisation économique à travers le brevet, la création d'entreprise, etc. C'est en somme l'objectif premier de ces semaines ».

Ainsi, les participants examineront les sujets relatifs à l'éthique, au plagiat et les outils de détection de ce dernier, suivis d'un débat. Dans une seconde partie, on examinera les règles de citation et de référencement bibliographique. Les journées se poursuivant règles de rédaction de l'article scientifique, revues et éditeurs et la rédaction d'articles en sciences humaines qui seront examinées et débattues, etc.

GUELMA

Les préparatifs de lutte contre les incendies lancés

■ S. Chiahi

Dans le cadre de la préparation de la campagne de lutte contre les feux de forêts et les incendies des cultures céréalières, à l'approche de la saison estivale, la Conservation des forêts a initié avec la collaboration de la direction de la protection civile et du groupement territorial de la gendarmerie nationale, une opération de formation à l'intention des membres de la commission de wilaya chargée des investigations et recherches des causes d'incendies, composée d'éléments des trois institutions en question. Intervenant suite au séminaire régional organisé dans le même sens, à Batna en avril dernier , la rencontre programmée sur deux jours ; les 23 et 24 mai à l'INSFP Kaddour Djebabla de Guelma , l a pour objectif la mise en place d'une stratégie commune en matière de prévention, de moyens d'intervention, de procédés et techniques à mettre en application et de secours pour contrer le phénomène qui a détruit plus de 1.600 hectares à l'échelle wilaya, entre couvert végétal et cultures céréalières durant la saison écoulée.

L'opération englobant les deux volets; théorique et pratique aura pour prolongement une sortie sur le terrain, le 25 mai destinée à la localisation des sites affectés dernièrement par le fléau en vue de prendre les mesures qui s'imposent, a-t-on appris auprès des organisateurs. Comme, il sera question dans les tout prochains jours de l'organisation d'actions de sensibilisation à l'intention des agriculteurs de la wilaya avec la collaboration des acteurs de la sphère agricole (DSA, CAW, CCLS, UNPA et CRMA) et la participation et la participation des APC ,notamment au niveau des vastes zones céréalières qui seront dotées de dispositifs anti-incendie durant le déroulement de la campagne moissons-battage.

24/05/2021. N° 6459

Le Provincial

LÉGISLATIVES À GUELMA

440 candidats pour 5 sièges

Au cours de la réunion, tenue dernièrement au siège de l'ANIE, Autorité nationale indépendante des élections, qui a regroupé l'ensemble des postulants aux élections législatives, le délégué de wilaya de cet organe a annoncé officiellement que 55 listes, dont 20 partisanes, ont été finalement validées pour prendre part aux élections législatives du 12 juin 2021. Au cours de cette rencontre présidée par Smaïn Frimèche, accompagné du Secrétaire Général, Ahmed Guessibi, il a été procédé au tirage au sort des 150 sites d'affichage, des lieux de meetings regroupant 54 salles, 9 stades et 7 places publiques. Ce responsable a mis l'accent sur le strict respect de la réglementation en vigueur régissant la campagne électorale et l'observation rigoureuse du protocole sanitaire imposé par la pandémie de Covid-19. Ce sont donc 440 candidats qui seront en lice pour la conquête des 5 sièges au sein de la prochaine APN, Assemblée populaire nationale. Le corps électoral de la wilaya de Guelma, composé de 378.674 inscrits, est appelé à s'exprimer le 12 juin prochain par le biais de 1.051 bureaux de vote répartis à travers 227 centres implantés dans les 34 communes de la wilaya.

Hamid Baali

GUELMA

1 mort et 2 blessés dans 2 accidents de la route

Dans son dernier bulletin parvenu à notre journal, la cellule de communication et des relations publiques de la Protection civile de la wilaya de Guelma fait état de deux accidents de la circulation qui ont causé 1 mort et 2 blessés. Le premier est survenu ce week-end vers 14 heures 50 minutes, sur le chemin communal reliant les localités de Ain-Makhlouf et Tamlouka, au lieu-dit Ain-Defira, au cours duquel un véhicule de tourisme, une Renault Symbol, avait dérapé et s'était renversé dans un fossé. Les secouristes ont retiré le corps inanimé d'un passager âgé de 14 ans répondant aux initiales O.F. et celui du conducteur atteint de plusieurs blessures qui ont été respectivement transférés à la morgue et au service des urgences de l'EPH Emir Abdelkader à Oued-Zénati. Le second accident s'est produit à 16 heures à l'entrée de Tamlouka sur la RN 102 reliant Oued-Zénati à Oum-El-Bouaghi, au cours duquel un véhicule de tourisme s'était renversé sur le bas-côté de la chaussée. Les sapeurs-pompiers de l'unité secondaire de cette localité se sont rendus sur les lieux et ont transféré à l'EPH du chef-lieu de daïra, le conducteur âgé d'une vingtaine d'années, atteint de blessures légères.

Hamid Baali

24/05/2021. N°2601

El Watan
LE QUOTIDIEN INDÉPENDANT

MAISON DE L'ENVIRONNEMENT À GUELMA

Un projet en retard face à des défis immédiats

Le plus grand défi sera de réhabiliter ce bel espace qu'est la forêt d'Essanouber devenue un lieu peu fréquentable où s'entassent des tas d'ordures ménagères et autres déchets hétéroclites.

Méconnu de la plupart de la population de Guelma, le projet d'une Maison de l'environnement, située en retrait et attenante à la forêt citadine Essanouber (Le pin), sera réceptionné incessamment. Achevé à 100% après un retard significatif, car en chantier depuis le 21 août 2015 pour une durée contractuelle de 24 mois, il ne reste aujourd'hui qu'à acquérir les équipements et de voir aussi l'édifice doté d'énergie hybride, en l'occurrence des panneaux photovoltaïques.

Jusque-là, il n'y a rien de particulier, mais le plus grand défi sera de réhabiliter ce bel espace qu'est la forêt d'Essanouber transformée en lieu peu fréquentable de jour comme de nuit, où s'entassent des tas d'ordures ménagères et autres déchets hétéroclites, a-t-on constaté sur place. *«Le choix du terrain pour la construction de la Maison de l'environnement n'a pas été anodin. Aujourd'hui, elle est achevée à 100%. Les retards enregistrés sont principalement dus à une réévaluation suite aux directives du ministère de tutelle de revoir la structure de l'édifice. L'enveloppe est passée de 8 à 13 millions de dinars»*, a déclaré à *El Watan* Mabrouk Oudia, directeur de l'environnement de la wilaya de Guelma. Et de poursuivre : *«Le cahier des charges des équipements à acquérir comprend, en plus des mobiliers et de l'outil informatique, un kit de panneaux solaires. La réception du projet se fera, si tout va bien, au plus tard dans trois mois. La forêt citadine d'Essanaouber, vu son étendue clôturée et la densité des arbres, sera tôt ou tard un lieu d'activité pratique pour les écoliers.»* Quant à la situation lamentable qui prévaut dans cette forêt, le directeur tient à préciser : *«D'abord, il faut savoir que cet espace appartient à la commune.»* Nous l'aurons compris, des efforts devront être conjugués par les pouvoirs publics pour réhabiliter cet espace, probablement l'un des derniers poumons de la ville de Guelma, est à l'abandon depuis des décennies. Notons enfin que la maison de l'environnement de Guelma, à l'instar de celles construites sur le territoire national, sera placée sous la responsabilité et la direction du Conservatoire national des formations à l'environnement (CNFE), qui n'est autre qu'une entreprise à caractère économique, dont la mission sera de sensibiliser et de former jeunes et moins jeunes entre autres écoliers, collégiens et lycéens. Mais aussi de favoriser une démarche écocitoyenne auprès des publics ciblés pour faire de Guelma une ville exemplaire dans ce domaine.

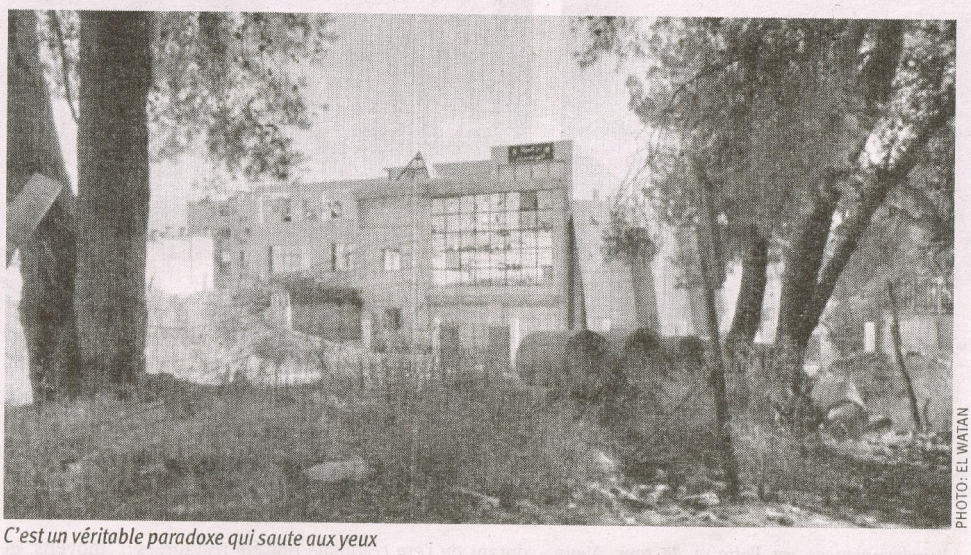

PHOTO: EL WATAN

C'est un véritable paradoxe qui saute aux yeux

Karim Dadci

24/05/2021. N°9338